

الفصل السادس

نسب محمد ﷺ

أشرنا فيما سبق إلى وعد الله عز وجل لإبراهيم بامتداد (النبوة) في نسله، وبيّنا حينذاك أن هذا العهد يشمل ابنه إسماعيل وإسحاق عليهما السلام. وقد ظهر هذا الامتداد بشكل جلي في النبوة الإسرائيلية التي انتسب جميع أنبيائها إلى إسحاق، بينما استمرت النبوة الإسماعيلية — على حسب ما هو متوفر لدينا نحن المسلمين من مصادر — في أبنائه من الأنبياء العرب. ومعنى هذا أن هناك انفصلاً بين السلسلتين ابتداءً منذ هجرة إسماعيل إلى أرض العرب واستقراره وبنيه فيها. ولهذا خفي أمر أنبياء العرب على اليهود — كما خفي فعلياً على جميع العلماء والدارسين المسلمين الذين عرفوا أن هناك نبوة عربية قبل بعثة محمد ﷺ، ولكنهم لم يسعوا إلى التأسيس للنبوة العربية باعتبارها ظاهرة تاريخية موازية للنبوة اليهودية —. وهذا هو السبب الأساسي، ولكنه ليس الوحيد كما يبيّن ذلك في مبحث سابق، لتحريف بني إسرائيل كتاباتهم، وإبعادهم إسماعيل وبنيه من عهد النبوة ليتوافق ذلك مع ما ظنوا أنه

الحقيقة، أي اختصاصهم دون شعوب الأرض قاطبة بفضل الله .

وقد بينّا أيضاً أن إسماعيل عليه السلام قد هاجر وهو نبي — أو في سن تؤهله للنبوّة — إلى أرض مكة المكرمة . وأنه اتخذها بناء على (الوحي) مستقراً له ولبنيه من بعده وموطناً لدعوته . ومعنى هذا أن (النبوّة) كان من الممكن ظهورها في نسله في أي زمان باعتبار العهد الذي وعد الله عز وجل به خليله إبراهيم عليه السلام، وهو ما تحقق ببعثة الأنبياء العرب الأوائل، وتجلّى للثقلين ببعثة محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام، الذي ظهر بمكة المكرمة، على فترة من الرسل، وادعى النبوّة، وأثبتها بالقرآن الكريم وبغيره من الأدلة .

والحقيقة أن إثبات النسب الإسماعيلي لمحمد عليه الصلاة والسلام يعد أقوى الأدلة على سكنى جده إسماعيل عليه السلام في المنطقة، كما أنه في ذاته دليل من أدلة صدق دعوى محمد ﷺ للنبوّة باعتباره وريثاً لها عن جده الأعلى إبراهيم عليه السلام . وهو الأمر الذي من الممكن بحثه بطريقتين :

١ - الأولى :

إثبات صدق محمد ﷺ في دعواه عمومياً، وبالتالي تصديق ما جاء به باعتباره وحياً إلهياً، والذي من جملته (النص) على الحقيقة التي تكررت في القرآن الكريم في أكثر من موضع، والمتمثلة في أن الأنبياء جميعاً بعد إبراهيم عليه

السلام من ذريته. ونتيجة هذا البحث هي: الإيمان بانتساب محمد ﷺ إلى إبراهيم عليه السلام، باعتبار ذلك لازماً من لوازم الإيمان برسالته بصفة عامة. وهو منهج لن نتبناه هنا، وإن كنا نؤكد به بيقين تام مبني على نظر طويل في القرآن الكريم.

٢ — الثانية:

ومنهجها يعتمد طريق اعتقاد قسم من العرب انتسابهم لإسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، وهو اعتقاد يعترف العلم بأنه أمر لا يدعيه جمع من الناس عفويّاً، بل لا بد له من أصل يعتمد عليه. هذا إضافة إلى تقرير الرسول ﷺ هذا النسب بالنسبة لنفسه وللقسم الذي ادعاه من العرب.

وقد اخترنا لأسباب تعود إلى الغرض العام من جملة مباحث هذه الدراسة المنهج الثاني، والذي يجب قبل البدء في إعماله التنبيه على أمرين:

(أ) أن القسم الثاني من هذا المنهج الذي اتخذناه وسيلة من وسائل تحقيق هذا الموضوع، والمتمثل في اتخاذ النبي ﷺ، وهو رجل فرد، دليلاً على الدعوى يعود — عند التحقيق — إلى الإيمان بأنه نبي مرسل معصوم من الكذب، ولولا هذا لكان رجلاً عادياً من العرب، ولكان استدلالنا به لا يتجاوز في مرجعيته شهادة أي أحد.

(ب) كما يجب التنويه بأن تعلق النبي ﷺ بالنسب الإبراهيمي، لم يتم بالنسبة له بطريق (الإيهام) بذلك عبر طرق ملتوية تعتمد الخرافة أساساً ونشرها هدفاً. بل إن الأمر تم بالنسبة له بطريق (النص) على ذلك، وكفى. وهو منهجه ﷺ الدائب في تحقيق الحقائق، والذي يدل عند التحليل الأخير على ثقته المطلقة.

وإذا عدنا إلى تحقيق الأمر موضوع هذا المبحث فإننا نجد النسابة المسلمون يقسمون العرب بصفة عامة إلى قسمين:

١ - العرب البائدة:

وهي أقدم القبائل التي سكنت شبه الجزيرة العربية، ومنهم عاد وثمود وطسم وجديس وأميم. وقد أجمع العلماء على أن هذه القبائل كانت موجودة بأرض العرب قبل قدوم إسماعيل عليه السلام إليها. وهم يسمون أيضاً العرب العاربة.

٢ - العرب المستعربة:

ويرجع النسابة بأصولهم إلى عدنان وقحطان. والقحطانيون هم العرب التي سكنت اليمن، أما العدنانيون فإنهم سكان المناطق الشمالية لشبه الجزيرة العربية. وهؤلاء ينقسمون إلى أربع فروع كبرى، هي: ربيعة ومضر وأباد

وأنمار^(١). وهي الفروع التي تعود أصولها إلى نزار وأخيه الحارث ابني معد بن عدنان بن إسماعيل عليه السلام^(٢).

ويستبين بهذا إجماع النسابة المسلمون - والعرب من قبلهم - على أن العرب العدنانية كلها من ولد إسماعيل. والحقيقة أن الخلاف في العرب بين علماء الأنساب بقي محصوراً في نسبة القبائل القحطانية، أي سكان اليمن، الذي يجمع النسابة على نفي نسبتهم إلى إسماعيل، رغم وجود بعض العلماء الذين اعتمدوا على حديث النبي ﷺ في نسب (أسلم) - وهم من اليمنيين بلا خلاف - إلى إسماعيل عليه السلام، واعتبروه دليلاً على نسبة القحطانية، أو بعض قبائلهم على الأقل إلى هذا النبي.

ومن هؤلاء العلماء الإمام ابن كثير، الذي أورد حديثاً للنبي ﷺ قال فيه وقد مرَّ بنفر من أسلم يتنصلون: «ارموا بني إسماعيل، فإن أباكم كان رامياً، وأنا مع بني فلان. فأمسك أحد الفريقين بأيديهم، فقال رسول الله ﷺ: ما لكم لا ترمون؟ فقالوا: يا رسول الله. نرمي وأنت معهم؟ قال: ارموا، وأنا معكم كلكم». ورفض تأويله بأن نسبته ﷺ إلى إسماعيل كان

(١) السيرة النبوية: ابن كثير، ج ١، ص ٣.

(٢) انظر تحقيق الموضوع في تاريخ العرب لجرجي زيدان.

من قبيل نسبة الكل إلى أشرف أجزائه، فقال: «ولكنه تأويل بعيد إذ هو خلاف الظاهر بلا دليل»^(١).

وقد أخطأ الإمام ابن كثير الصواب في هذا الموضع، لأن تأويل الحديث مقبول. وأما الدليل على صحته فهو إجماع علماء الأنساب على عدم انتساب القحطانية من العرب إلى إسماعيل، والذي يعتبر ابن كثير نفسه أحد أطرافه^(٢). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن منطق التاريخ نفسه يحكم باستحالة أن ينتسب جميع العرب إلى إسماعيل، لأن هذا القول يخلي شبه جزيرة العرب من السكان قبل قدوم إسماعيل إليها، وهذا محال بدليل خروج هجرة كبيرة من المنطقة نحو الشمال الغربي في الألف الثالث للميلاد، وهي هجرة الكنعانيين، إضافة إلى هجرات أخرى كثيرة تمت قبل سكنه وبعد سكنه في المنطقة بمدة^(٣). كما أن هذا القول يفضي إلى أن العرب البائدة لم يكن لها أي خلف في المنطقة العربية كلها، وهو أمر

(١) السيرة النبوية: ابن كثير، ج ١، ص ٣. والحديث الذي أورده رواه الإمام البخاري في صحيحه، ج ٤، ص ٢٩٠، تحت رقم ١٧٥.

(٢) انظر: الفصل الأول من الجزء الأول من السيرة حيث بحث ابن كثير المسألة.

(٣) ظواهر لغوية: د. عبد العال سالم، ص ١١-١٢. وانظر: تاريخ العرب لجرجي زيدان، والعرب لفيليب حتى.

مستحيل إلا إذا فرضنا أن أمراً عظيماً — لم ينقل عنه التاريخ شيئاً — قد أبادهم وذريتهم، بحيث لم يترك منهم أحداً. ومن المعروف أن تسمية العرب القدامى بالبائدة ليس الغرض منه الإشارة إلى فناء وجودهم كلية، بل فقط إلى زوال التسمية، وبالتالي لمرجعية الانتساب إليهم لنشأة فروع امتد بها الزمان فتأسست أنسابها فأنست الأصول التي سماها النسابة بأئدة.

وهذان أمران — استحالة خروج كل هذه القبائل من رجل واحد، واستحالة فناء جميع العرب الأصليين — يفضيان إلى وجوب الإقرار بوجود عربي كبير في المنطقة قبل هجرة إسماعيل إليها. وإذا أضفنا إلى هذا دلالة تاريخ قدومه — حوالي سنة ألفين قبل الميلاد — واستقراره في منطقة محددة، علمنا أن قبائل المنطقة القريبة من هذا المكان الذي استقر فيه هي التي تصح نسبتها إلى الأرومة الإسماعيلية دون سواهم.

هذا بالنسبة لتحقيق نسب عرب الحجاز الذين بعث فيهم محمد ﷺ، أما بالنسبة لنسب النبي الخاتم نفسه، فلا بد من الإشارة أولاً إلى أنه ﷺ لم يدع مرة في حديث صح عنه نسبته إلى إسماعيل عليه السلام بطرق النسابين، الذين جعلوا بينه وبين إسماعيل، وبين هذا وبين نوح، ثم بين نوح وآدم عليهم السلام قائمة طويلة من أسماء الرجال غاليبتها مستقاة من العهد

القديم. وهي عادة نجدها عند كُتّاب السير من المسلمين رغم إجماع طائفة من السلف على كراهتها، ومن هؤلاء الإمام مالك، فقد سئل مرة عن الرجل يرفع نسبه إلى آدم؟ فكره ذلك... ف قيل له: فإلى إسماعيل؟ فأنكر ذلك أيضاً. كما كره أيضاً أن يرفع نسب الأنبياء إلى آدم^(١). وهو رأي عروة بن الزبير، حيث قال: ما وجدنا أحداً يعرف ما بين عدنان وإسماعيل. كما روي عن ابن عباس أنه كان إذا بلغ - في النسب - عدنان يقول: كذب النسابون مرتين أو ثلاث. والأصح عن ابن مسعود مثله، وهو رأي ابن الخطاب، وغيره من الأعلام^(٢). وقد خالفهم في ذلك طائفة من علمائنا مثل: ابن إسحاق والبخاري والزيبر بن بكار والطبري وغيرهم ممن رفعوا نسب النبي ﷺ إلى أعلى من عدنان، فأوصلوه إلى إسماعيل عليه السلام^(٣).

وهو أمر لا نتقبله لا بمنطق الصحيح من المأثور، ولا بمنطق العقل. أما من حيث النقل فقد سبق لنا التأكيد على خلو الصحيح من حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ينسب فيه نسبه

(١) السيرة النبوية: ابن كثير، ج ١، ص ٣٨.

(٢) السيرة النبوية: ابن كثير، ج ١، ص ٣٩ - ٣٨.

(٣) السابق، ج ١، ص ٣٩.

على طريقة النسابة، وسيأتي بيان هذا الأمر في موضعه. وأما عقلاً فاستحالة ذلك عملياً في عصور افتقدت أدنى شروط التسجيل. والحقيقة أننا لا نرى علماءنا قبلوا هذا الأمر — خصوصاً الذين أوصلوا نسبه إلى آدم عليه السلام — إلا اعتقادهم أن ما بين آدم عليه السلام والنبي ﷺ زمن يسير، يقدر بحوالي ستة آلاف سنة على الأكثر — هو رواية التوراة العبرية — فتتبعوا النسابة من العرب حتى وصلوا إلى إسماعيل، وتتبعوا بعد ذلك النسب التوراتي حتى آدم. بينما (الحقيقة) على خلاف ما ادعاه بنو إسرائيل في الموضوع، وذلك جلي في القرآن الكريم، حيث تدل نصوصه على أن عمر الإنسان على الأرض طويل يتجاوز تماماً التحديد التوراتي، وهو الأمر الذي قرره العلم الحديث. وهذا التأثير بالعهد القديم، إضافة إلى الأحاديث الكثيرة التي وضعها الوضع في الباب، جعلت العلماء المسلمين يسعون إلى تحقيق هذا الأمر على استحالته فوقعوا وأوقعوا الكثير من الناس في الخطأ^(١).

ويجمع العلماء المحققون على أن النبي ﷺ ولد لعبد الله

(١) انظر: أعلام النبوة للماوردي الذي أورد أحاديث كثيرة موضوعة لتأكيد نظرة إسلامية توازي النظرية الكتابية في موضوع عمر العالم والخلق.

ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن
لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر — إليه يرجع جماع
نسب قريش كلها — بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس بن
مضر — إليه يرجع الفرع المضري، وهو أخو ربيعة جد الفرع
الثاني لصرحاء بني إسماعيل — بن معد بن عدنان. وهو نسب
تقبله العلماء للإجماع عليه، إذ نصوا على أنه النسب الذي
تنتهي إليه قبائل عرب الحجاز جميعاً، ولذلك يقول القرآن
الكریم ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾^(١).

والحقيقة أن تصديق هذه الشجرة لنسب النبي ﷺ أمر
يقبله العقل، خصوصاً إذا علمنا احتفاء العرب بأنسابهم الذي
يتمثل في سعيهم للمحافظة على نقائها فميزوا بين الصريح
والولي، إضافة إلى حفظها ورعاية نقلها أجيالاً بعد أجيال.
ولكن الأصح حسب اعتقادنا هو أن يكون نسب النبي ﷺ الذي
حفظه الرجال لا يتعدى (كنانة)، وذلك:

١ — لسهولة تناقله واشتهاره بين الناس. إضافة إلى أن
الأحاديث الصحيحة الواردة في الباب لا تتعدى هذا الحد. ومن
هذه الأحاديث ما أورده الإمام البخاري، قال: «حدثنا قيس بن
حفص، حدثنا عبد الواحد، حدثنا كليب بن وائل، قال:

(١) انظر: السيرة النبوية: ابن كثير، ج ١، ص ٩٥.

حدثني ربيعة النبي ﷺ زينب بنت أبي سلمة، قال: قلت لها: أرايت النبي ﷺ أكان من مضر؟ قالت: فمن كان إلا من مضر، من بني النضر بن كنانة^(١). كما أورد الإمام مسلم ما يبين انتساب النبي ﷺ إلى كنانة وعدم رفع نسبه إلى عدنان، فقال في كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ: «حدثنا محمد ابن مهران ومحمد بن عبد الرحمن عن أبي عمار شداد، أنه سمع وائلة بن الأصقع يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم^(٢)».

٢ — لعدم وجود ما يدل على ما اختاره العلماء وأجمعوا عليه من الصعود بنسبه إلى عدنان في أثر صحيح مطلقاً، وأما الحديث الذي يورده البيهقي في ذلك، فقد تفرد به عن القدامى، وهو ضعيف، كما قرر ذلك الإمام ابن كثير^(٣).

أما من أين لنا انتسابه لإسماعيل عليه السلام، فإضافة

(١) صحيح البخاري، ج ٤، ص ١١، حديث رقم ٣، وأورده البخاري من حديث موسى، وفيه يقول كليب: حدثني ربيعة النبي ﷺ وأظنها زينب، وفيه: كان من ولد النضر بن كنانة، ج ٤، ص ١١.

(٢) صحيح مسلم، ج ١٣، ص ٣٦.

(٣) سيرة ابن كثير، ج ١، ص ٩٦.

إلى أنه ﷺ قريشي مضري، بحيث يجري عليه ما يجري على الفرع كله من انتسابه إلى جده، فقد وردت أحاديث يصرح فيها ﷺ بانتسابه إلى جده الأعلى إبراهيم عليه السلام، ومنها ما رواه الإمام مسلم عند عرضه لقصة الإسراء بالنبي ﷺ في صحيحه عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ورأيت إبراهيم صلوات الله عليه، وأنا شبه ولده به»^(١). وقد روى مثل هذا الإمام البخاري عند عرضه للأحاديث الواردة في العروج، كما أنه موجود عند الإمام أحمد^(٢).

وجماع الأمر أنه صح عن النبي ﷺ الانتساب إلى النضر بن كنانة، وهو من ولد إسماعيل، كما صح عنه نسبه عرب الحجاز إليه^(٣)، هذا إضافة إلى نصه على مشابهته الجسدية لجده إبراهيم عليه الصلاة والسلام. وبهذا يستبين الارتباط النسبي بينه وبين إسماعيل.

هذا من حيث نسبه الطاهر، أما من حيث كونه أحد ورثة

(١) صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢٣٠ - ٢٣١. ورواه من حديث محمد بن المثنى عن ابن عباس.

(٢) المسند، ج ١، حديث ٢٥٠٠ - ٢٥٠١، ص ٣٤٣. وانظر: ج ١، حديث ٢٦٩٦، ص ٣٦٨.

(٣) صح عنه ﷺ نسبة تميم إلى إسماعيل صحيح مسلم، ج ١٦، ص ٧٧ - ٧٨.

(النبوة الإبراهيمية) فبين لكل ناظر في القرآن الكريم، إذ أنه ﷺ دعوة أبويه إبراهيم وإسماعيل ﴿ رَبَّنَا وَأَنْعِثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَنُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾ . . . هذا مع نصه عز وجل في أكثر من موضع من القرآن الكريم على بيان ملة إبراهيم عليه السلام ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ آجِبْتُهُ وَهَدَيْتُهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٣١﴾ ﴿١﴾ التي أوصى نبيه محمد ﷺ بضرورة اتباعها فقال عز من قائل: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ﴿٢﴾، فكان ما كان من تمسكه ﷺ بهدي إبراهيم في كل كبيرة وصغيرة من أموره، ولذلك كان المسلمون أقرب أمة للهدي الإبراهيمي.

(١) النحل: ١٣٠ - ١٣١.

(٢) النحل: ١٣٣.

خاتمة البحث

إذا كان لا بد من خاتمة لهذا البحث بعد كل النتائج التي أثبتناها في ثنايا فصوله، فستكون إبرازاً للنتائج الكلية التي أدت إليها أو دلت عليها دراسة قصة الذبيح في العهد القديم والروايات الإسلامية دراسة مقارنة.

وأولها:

التأكيد على التحريف الذي أجراه علماء التوراة على كتاباتهم بالزيادة والحذف والتأويل المغرض الذي كان يهدف إلى تبديل دلالات النصوص والكلمات لتحقيق أغراض مختلفة. يعود بعضها إلى محاولة ربط النصوص بظروف تاريخية معينة مرّ بها المجتمع اليهودي، ويعود بعضها الآخر إلى تصورات خاطئة عن (الله) وعن (الدين) في جملته، وتعود أغراض أخرى إلى غلبة الأهواء على الكتابة. هذا إضافة إلى ما يلاحظ من تناقض في رواية بعض الأحداث التي يتورع الكتابة أن ينقلوا فيها رأيين مختلفين تمام الاختلاف، مع أن بعضها ورد في نصوص متقاربة جداً من حيث الترتيب. وقد بدا كل

هذا جلياً في معظم المباحث الجزئية الذي حققناها في هذه الدراسة.

الثاني:

يلاحظ عموماً — اكتفاء القرآن الكريم في تحقيق معانيه بنصوصه ذاتها، التي تكفي النظرة (المتأملّة) و (المتجرّدة) فيها لاستخراجها. كما يلاحظ التقاء، أحياناً، في الكليات وفي بعض الجزئيات مع العهد القديم، ولكنه يتجاوز هذا الكتاب تماماً في ربطه لقصصه كلها بأغراض (إيمانية) و (غيبية) لا يشير إليها العهد القديم. هذا مع تميزه الواضح (بالتناسق) التام الذي يبدو في عدم نقص نتائج قصصه لمقدماتها العقيدية والتاريخية.

الثالث:

كما يلاحظ شيوع الكثير من الروايات الإسلامية التي توجد مثيلاتها في العهد القديم في بعض الأحيان، وتكون (وضعاً) إسلامياً محضاً في أحيان أخرى. وقد انتشرت هذه الروايات الباطلة في الثقافة الإسلامية عموماً دون أن تجد من يبطلها. في هذا الخصوص لا بد من التنبيه إلى الدور الذي لعبته الإسرائيليات والأحاديث الإسلامية الموضوعة في التشويش على الرؤية القرآنية. وقد أثبتنا في هذه الدراسة أن معظم أخطاء علمائنا القدامى والمحدثين حول تحديد هوية

الذبيح ومهجره... تعود إلى عدم النظر المستقل في النصوص
القرآنية ذاتها، وإغفال وجوب التشيع بأسلوبها المتميز قبل
النظر في الروايات التي كانوا يعطونها وإلى — دائماً — الفرصة
لتشكيل تصوراتهم.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - العهد القديم .
- ٣ - أعلام النبوة، الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦ .
- ٤ - الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٦هـ .
- ٥ - بغية الدارسين لمناهج المفسرين، د. علي رضوان، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢ .
- ٦ - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ .
- ٧ - تفسير القرآن العظيم، أبو الفدا إسماعيل بن كثير، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ .
- ٨ - التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت .

- ٩ - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.
- ١٠ - تهذيب الكمال، المزي أبو الحجاج يوسف، تحقيق/ بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- ١١ - التصوير الفني في القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط ٩، ١٩٨٧.
- ١٢ - تاريخ الأديان، د. محمد الزحيلي، د. يوسف العث، مطبعة جامعة دمشق، ١٤٠٦هـ.
- ١٣ - التوراة والإنجيل والعلم، موريس بوكاي، ترجمة/ نخبة من الدعاة، دار الكندي، بيروت، ط ٢، ١٩٧٨.
- ١٤ - التاريخ وكيف يفسرونه، ألبن ويدغري، ترجمة/ عبد العزيز جاويش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢.
- ١٥ - جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ١٦ - الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٧ - جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٣، ١٩٧٨.
- ١٨ - الحضارة الإسلامية في فكر مالك بن نبي، رسالة

ماجستير قدمت من الباحث/ لخضر شايب لكلية الآداب
بجامعة عين شمس سنة ١٩٨٩ .

- ١٩ — دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٠ — روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، الألوسي
أبو الفضل محمود، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
د.ت.
- ٢١ — روح الإسلام، سيد أمير علي، ترجمة/ عمر الديراوي،
دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ١٩٨١.
- ٢٢ — السيرة النبوية، أبو الفدا إسماعيل بن كثير، دار الكتب
العلمية، بيروت، د.ت.
- ٢٣ — صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، عالم
الكتب، بيروت، د.ت.
- ٢٤ — صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، دار المعرفة، بيروت،
د.ت.
- ٢٥ — الظاهرة القرآنية، مالك بن نبي، ترجمة/ عبد الصبور
شاهين، دار الفكر، دمشق، ط ١٩٨٥.
- ٢٦ — ظواهر لغوية، د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- ٢٧ — العرب قبل الإسلام، جرجي زيدان، دار الهلال،
القاهرة، د.ت.

- ٢٨ - العرب في الشام قبل الإسلام، محمد أحمد باشميل، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- ٢٩ - العرب (تاريخ موجز)، د. فيليب حتي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ١٩٨٠.
- ٣٠ - العقيدة والشريعة، إيناس جولد زيهري، ترجمة/ محمد يوسف موسى، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٤٦.
- ٣١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم أبو محمد علي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ٣٢ - قصص الأنبياء، أبو الفدا إسماعيل بن كثير، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، ١٤٠١هـ.
- ٣٣ - قصص الأنبياء، عبد الوهاب النجار، مكتبة رحاب، الجزائر، د.ت.
- ٣٤ - قصة الحضارة، ول ديورانت، ترجمة/ محمد بدران، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ٣٥ - لسان العرب، ابن منظور، إعادة ترتيب/ يوسف خياط، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- ٣٦ - معالم التنزيل في التفسير والتأويل، البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- ٣٧ - المسند، أحمد بن حنبل، إشراف/ د. سمير طه

- المجذوب، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.
- ٣٨ — المسند، أحمد بن حنبل، شرح/ محمد أحمد شاكر، دار المعارف، ط ٣، ١٣٦٨هـ.
- ٣٩ — مروج الذهب، المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، د.ت.
- ٤٠ — المغني في أبواب التوحيد والعدل، عبد الجبار بن أحمد، تحقيق/ محمد الخضير، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٤١ — مقارنة الأديان، د. أحمد سعد الدين البساطي، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، د.ت.
- ٤٢ — مقارنة الأديان، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، د.ت.
- ٤٣ — محاضرات في النصرانية، محمد أبو زهرة، تقديم/ د. عمار طالبي، شركة الشهاب، الجزائر، د.ت.
- ٤٤ — المسيحية نشأتها وتطورها، شارل جان بيير، ترجمة وتعليق/ عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ٤٥ — المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، د.ت.
- ٤٦ — المناظرة الحديثة بين الشيخ ديدات والقس سوجارت،

جمع وترتيب/ د.أحمد حجازي السقا، مكتبة رحاب،
الجزائر، د.ت.

٤٧ - الوحي المحمدي، محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة،
ط ٦، ١٩٦٠.

٤٨ - اليهودية، د.أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية،
القاهرة، ط ٨، ١٩٨٨.

٤٩ - يهود اليوم ليسوا يهوداً، بنيامين فريدمان، ترجمة/
زهدي الفاتح، دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

المراجع الأجنبية :

- 1 -Introduction au Coran-Regis Blachere-Maison Neuve et Larose-Paris- 2^{eme} Edition-1977.
- 2 -Gloire a Dieu-A.Kessab-edition Salama et Sarri-Alger-1990.
- 3 -Le Dogme et La Loi de l'Islam-i.Golziher-Librairie Orientaliste-Paris-1975.
- 4 -L'Eglise et l'Islam-Gaston Zananiri-S.P.E.S-Paris-1969.
- 5 -L'Atheisme-Henri Arvon-p.u.D.F-2^{eme} edit-Paris-1970.
- 6 -La violence et le sacre-Rene Girard-edit grasset-Paris-1972.
- 7 -Le petit Larousse-Paris-edit 1991.